ما لسيف يقره كره لهم ا لحلق من ان يوضع غسل القبر فاذا وضع
حفر القبر ويعمق له الحفر تحت الارض قدر ما يوار ي الميت ويقطع عن الناس
ر ائحته ويدخل من جهة القبلة حتى ان يقال عند وضعه في القبر من الاذكار وما ورد في السنة وهو
بسم الله وعلى ملة رسول ا لله صلى الله عليه وسلم ثم يوجه في القبر لا الشرف اليمنى
وا لقبلة اشرجها وحل عقد الكفن ويسوي اللبن عليه ولا يغش له فراش من حل الدنيا وبعد
طي اللبن لو رفق بآجر لحق او بالاحجار ا لعقب اعلا فلا باس وكهيل
عليه التراب شيئا فشيئا ويسنم القبر ولا يسطح ويخطط و طلب للمولود ان استهل
ان يسمى ويصلى عليه وا ختلف في ولد ولد ما علما استهلا له
فاصح الاقوال الراجح ان نافلة في حرقته ونوفسه و هو بغير صلاة يا ب كبر
فيه حكى الشهيد السعيد بن فضله المركون ا ووجد في الحركة وبه جزم داود
هي في الغالب سبعة اوسبعة اوسبعة اوسبعة ولا دية اه اوقتله بغاة و لا يغسل شهيد بل يكفن بما وجد عليه
من ثوابه عليه ويصلى عليه ولو عرض له جناية قبل القتال او الا صلح الذي يصلى عليه بعد الغسل
هاهنا من تحققت جنايته ولا يا تي ذلك بمجرد الشك و للمذي توفي شهيدا
سليما من الشك في شهادته القول بجواز نوع من فروته ونوع من سلاحه وكذا الحمن و السلاح
نذري نوعها باب فيه القول الشارح باحكام السفر في الكعبة بجوز القصر
فيها وكذا النفل واذا صلى الرجل بجماعة فيها فليس لاحد ان يتقدم الامام في جهته
سائر الجهات بل هذه مباح واذا صلى بهم في الحرم فليس لواحد ان يقفوا متفرقين في جهاته
رعاية للتخالف عنه بل يحلق دائر الكعبة ويصلوا على وفق صلاة الامام ومن قرب
اليه في صار اقرب من الامام الا تقول بصحة صلاته ويصلون بعد الله تعالى على الكعبة كتاب الزكاة
سارع من وجب عليه الزكاة الى اداءها وهي على البالغ العاقل تجب اذا جمع نصابا
يحول عليه في ملكه حول اذا كان الملك في ذلك عاما تاما وان يكون المسالك
راشدا بالاسلام فلا تجب على مجنون ولا على من احاطه ماله الدين الى ان استوعبه فان زاد المال عن

عن الدين وجبت الزكوة فيما زاد عن قدر الدين وذلك اذا كان الزائد نصابا
بتمامه اما اذا كان الزائد بعض نصاب فلا زكاة فيما يملك من عبيد خدمة و الهبة
يشترط دوران حولها ا ثناء من ملكه بركبة وان تعدد هذا ولا بد من نية عند التصرف
مقارنة لاخراجه او افراز ه عن ما هو للذين مطلوب وقد تصدق بجميع ماله
لا ينوي بذلك اخراج الشي الواجب عليه سقط الفرض عنه باب من ملك
زمن الزكوة اي في حولها خمس من الابل وهو بالصفة المتقدمة تصدق بشاة وقيد بها الزكوة بنية
ويلزم الحصة نقصا ان الباقي فاذا بلغ الزيد يملكه من الابل عشرة وجب عليه شاتان فاذا بلغت
خمسة عشر فلنا يترتب عليه ثلث شياه وا ربع شياه في عشرين منها و
يمنع مما الزكوة عن ما كان ذين يطابق ما ذكر للكوفه بما هو قبله
وفي خمس وعشرين بلزمه بنت مخاض وبنت لبون فيما كان شاة وثلاثين ولا يجزي غيرها
صحيحة وما هي سليمة عن عيب مثلها وجب في ست واربعين حقة و
دون الستين واحدة من جنس الابل ليس فيه من الزكاة عين ما تقدم فاذا كمل احدى وستين
مسح جذعة وفي جملة الى تبلغ ستا وسبعين بنا لبون واذا بلغ عدد
هم احدى وتسعين من غير نقص شيء لزمه حقتان وفي مائة و
عشرين مثل ذلك ثم يبدأ من
صدر الحساب الاول في كل عد وفضله على الكل المتقدم في بعض الكلام ثم لكل خمسة زادت يلزم
مه شاة ولزم من الشياه في السعة شاتان وهكذا مع الحاق المذكورة فاذا
تمت مائة وخمسين بعير فرضنا فيها ثلثا من ذكر من الحاق ثم نوجب
بما عمار اد في كل خمسة شاة كما هو بين فيما تقدم ويروم الى ان بين انما بلغت مائة وشاة تجب
ان يدفع عنها اربعة من الحيوان الذي يسمي بالحقاق من الابل ويعتد ا بكر
شرائط ما تقدم شرحه و السخت والعراب سواء في المواساة باب من
تحمل عنه نصاب من البقر وهو عند ثلثون ولا شيء في اقل من ذلك اخرج عنها وشرط ان تكون البقر